مفاوضات الحكم الذاتي

انتهت الجولة العاشرة من مفاوضات الحكم الذاتي في الاسكندرية ، دون تحقيق اي تقدم . وقد واجه الوفدان المصري والاسرائيلي ، ازمة علنية خلال المفاوضات ، ولم يكن ذلك بسبب الرؤية المتناقضة لكلا الدولتين بالنسبة للحل الفلسطيني فحسب ، وانما بسبب نظرتهما المختلفة لمستقبل تواجد اسرائيل في الضفة الغربية ، حتى بعد انقضاء المرحلة الانتقالية . حيث ترى اسرائيل ان تواجدها هناك سيكون ابدياً ، وهو ، حسب تعبير الاسرائيليين ، « شيء مفهوم تلقائياً » ، ومن هنا تأتي طلبات اسرائيل بتقاسم الصلاحيات مع سلطة الادارة الذاتية الفلسطينية ، اذا ما اقيمت . وأما مصر ، فهي ترفض هذا التواجد ، ومن هنا يأتي سعيها الى خلق اطارات قانونية واجهزة ادارية ، تؤدي الى اقامة كيان فلسطيني مستقل ، يمكن ان يرتبط باتحاد كونفدرالي مع الاردن . وبسبب هذا التناقض المبدئي ، فقد واجهت اسرائيل ومصر ، قبل المفاوضات في الاسكندرية ، السؤال عما اذا كان هناك اي مبرر لاجراء هذه المفاوضات ، قبل سفر السادات وبيغن الى واشنطن . ولكن التدخل الذي قام به السفير الاميركي لينوفيتش ، أدى الى عقد الاجتماع (شموئيل سيغف « **معاريف** » ، ١٩٨٠/٣/٣٠) .

ويشير المعلق نفسه الى أنه يوجد لدى مصر نموذج للحكم الذاتي في الضفة الغربية ، ولكنها لم تطرحه بصورة علنية حتى الآن . وهذا النموذج هو الحكم الذاتي الذي منح للقبائل المسيحية في جنوب السودان . وقد مضى على تطبيق الحكم الذاتي هناك ثماني سنوات ، حيث تتمتع القبائل المسيحية ايضاً بالصلاحيات التشريعية المحلية ، دون المساس بالشؤون الخارجية والأمنية والعملة والضرائب . وتعتقد مصر ان هذا « النموذج » يلائم فترات السنوات الخمس الانتقالية . ولكن اسرائيل تعارض اعطاء صلاحية تشريعية لـ « سلطة الادارة الذاتية » ، « وهي تخشى من اتساع هذه الصلاحيات في نهاية الفترة الانتقالية ، بحيث تمهد الطريق الى انشاء دولة فلسطينية » (**المصدر نفسه**) .

وقد ابدى بيغن كعادته موقفاً متشدداً ازاء المفاوضات المتعلقة بالحكم الذاتي ، فأشار الى : « أنه اذا أصر المصريون على مطالبهم الثلاثة المتعلقة بالحكم الذاتي ، وهي تشكيل مجلس تشريعي وحق سكان القدس الشرقية بالتصويت للمجلس وان تواجد الجيش الاسرائيلي في المناطق سوف يتحدد بناء على موافقة الطرفين ، فان المفاوضات لن تنتهي حتى السادس والعشرين من أيار ، لأن اسرائيل لن تتنازل بشأن المواضيع الثلاثة المذكورة » (« **هآرتس** » ، ١٩٨٠/٣/١٩) كما رفض بيغن الرأي القائل بأن السادس والعشرين من أيار سيكون آخر موعد للمفاوضات ، وأشار الى أن الطرفين تعهدا خلال المفاوضات بشأن اتفاقية السلام ، بتوقيعها خلال ثلاثة أشهر ، ولكن التوقيع لم يتم الا بعد ستة أشهر . ويشير ايضاً ، الى أنه تم خلال المفاوضات طرح شروط جديدة لا يمكن لاسرائيل ان توافق عليها ، حيث أنها ايضاً مناقضة لاتفاقيات كامب ديفيد . وقد اعطى مثلاً لذلك المطالبة باشراك عرب القدس في انتخابات الحكم الذاتي . وقال بيغن في نهاية تصريحه : « ان الحكم الذاتي سيدار من قبل ادارة ذاتية وليس من قبل مجلس تشريعي، يعني ، عملياً ، اقامة دولة فلسطينية .. وان الجيش الاسرائيلي سيبقى في [الضفة الغربية] وغزة . وسيتم ايضاً وضع قوات في مناطق امنية على طول الحدود » (« **دافار** » ، ١٩٨٠/٣/١٨) .

الحكم الذاتي في غزة

يطرح البعض أنه خلال الفترة القريبة ستتم بلورة مواقف رئيسية بشأن اتفاقية ـ إطار لتحقيق الحكم الذاتي ، وكذلك تجربة تطبيق الحكم الذاتي في غزة اولاً . ولهذا يحذر البعض بيغن ووزراءه ، من ان الوقت لا يعمل لصالح السلام الاسرائيلي ـ المصري . فالقوى العاملة في العالم العربي ـ الاسلامي ، ومن قبل الاتحاد السوفياتي واوروبا ، وحتى لدى بعض الجهات المسؤولة في الادارة الاميركية ، كلها تسعى الى تسوية النزاع : كلها معنية بتسوية سلمية شاملة ، بما في ذلك الاتفاق لاقامة دولة فلسطينية « تابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية » ، وهي التي ستحطم اتفاقيات كامب ديفيد وتعيد الوضع الى ما كان عليه ايام مؤتمر جنيف ، او الى اطار آخر في الامم المتحدة ، وسيحدث ذلك حسب رأيهم بدون سيناء ، وان الدلائل حول ذلك ، ما يصرح به زعماء دول اوروبا الغربية . كما أن كارتر بعد الانتخابات سيكون مختلفاً عما هو عليه الآن . وقد حذر البعض : « من